آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية

Prospects of Islamic banks in the world with reference to the Algerian experience

ميدون سيساني[1*]، إسماعيل بن قانة [2]

[1] جامعة ابن خلدون ، تيارت (الجزائر)

[2] جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/07/04 ؛ **تاريخ المراجعة :** 2018/11/15 ؛ **تاريخ القبول :**2018/12/13

ملخص : لا شك أن معدلات النمو العالية و المتسارعة للصناعة المالية الإسلامية في العالم و التي من المتوقع أن تنتقل من 2.2 لليون دولار سنة 2016 إلى 3.8 ترليون دولار خلال عام 2022. و نتيجة للممارسة الأخلاقية المبني على مبادئ الثقة و خدمة المجتمع بناء على تعاليم الشريعة الإسلامية ، أصبحت البنوك الإسلامية خاصة مع تطبيق احدث التكنولوجيات او ما يسمىFin Tech تشهد نمو و إقبال قياسي على اغلب منتجاتها المالية التشاركية كالمرابحة ،المضاربة وصناديق الاستثمار و غيرها. و منه يهدف هذا البحث إلى تنبيه صناع القرار في الجزائر لتنمية الصناعة المالية الإسلامية و خلق بيئة و اسواق مالية تشاركية تنسجم مع الصيرفة الإسلامية العالمية.

الكلمات المفتاح : الصيرفة الإسلامية، التنويع، البنوك الالكترونية، الادخار.

تصنيف JEL : J20 ؛ J21 ؛ J29

Abstract: No Doubt that high growth of Islamic financial industry in the world, expected increasingly to move from 2.2 to 1.6 billion dollars in 2016 to 3.8 trillion dollars in 2022 because of the ethical practice based on trust , community service and on Islamic Shariah-compliant legal and especially with application the latest technologies or so-called Fin Tech. As matter of fact, this kind of banks are witnessing a fast growth and a high turnout of its financial products such as : Participatory Murabaha, speculation and other investment funds. This research aims to alert policymaker in Algeria to develop Islamic financial industry and create an environment and an appropriate participatory financial market which can easily integrated in the international Islamic banking system.

Keywords: Islamic Banking ; Diversification ; Electronic Banking; Savings.

Jel Classification Codes : J20; J21;J29.

* Corresponding author, e-mail: sissanim@gmail.com

I- تمهيد :

بعد أن حققت البنوك الإسلامية الكثير من النجاحات في أساليب التسيير المالي و تعبئة الموارد المالية بهدف دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية و ذلك في الكثير من الدول العربية الإسلامية و حتى الأوربية و وفق قواعد الشريعة الإسلامية .حيث تمكنت من و خلال فترة جد قصيرة من انتزاع مكانة لها في الاسواق المالية نتيجة جودة و نوعية الخدمات المالية المقدمة للمستثمرين و المتعاملين في الاسواق . و في نفس السياق، لا يمكن انكار بعض التجاوزات في التطبيق و الأخطاء في هذه التجربة التي اكتسحت اكثر 67 دولة نهاية عام 2016 و التي بلغت حوالي 75 دولة في العالم مع بداية عام 2018. وليس من الغريب أن تطلق الحكومة الجزائرية تجربة المنتجات التشاركية الإسلامية كنموذج في بعض المصارف و هنا نجد الكثير ممن يستبشرون بدخول المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري مع قانون المالية 2018 و لكن الخوف ان تكون تلك البنوك فقط قنوات لتمرير المعاملات الربوية في غياب البيئة التشريعية الإسلامية و الرقابة من طرف اللجان الشرعية . فالبنك الإسلامي لا يتحقق بمعيار قانون وزاري و لا بمعيار اسم من المسميات الإسلامية التي نلصقها في اللفتة الخارجية و لكن بمدى الالتزام بالمعاملات الشرعية . فاليوم الخوف كبير من البنوك الإسلامية لأنها تعمل باسم الاسلام و تشوه صورة الدين الحنيف و بالتالي من الضروري التحري و عدم الزج بالمتعاملين في بنوك تدعى اسلمة التعاملات و تتحايل بأساليب مختلفة لبيع منتجاتهم و بالاستعانة ببعض الوجوه و الدعاة . فالبنوك السلامية هي تجربة عالمية عرفتها حتى الدول الكبرى بهدف امتصاص و مواكبة تدفقات الاموال البتر ودولار في دول الخليج و الدول العربية على العموم.

I.1- الاشكالية: بناء على ما سبق يمكن صياغة و طرح الإشكالية التالية :

هل يمكن ان تكون المصارف الإسلامية في الجزائر من بين البدائل للبنوك التقليدية ؟

الاسئلة الفرعية : و من خلال هذه الاشكالية نطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية :

- ✓ ما هي البنوك الإسلامية و ما هي اهم مميزاتها ؟
- ✓ هل هنالك فعلا منتجات مالية اسلامية تلقى الرواج و القبول في المجتمع الجزائري ؟
- ✓ هل أصبح من الضروري تطوير فقه المعاملات الإسلامية ؟
- ✓ ما هي اهم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية ؟

I.2- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- أصبحت البنوك الإسلامية واقعا ملموسا فعالا يتطلب دراسة هذه الظاهرة.
- الانتشار الكبير للبنوك الإسلامية و العمل المصرفي في العالم الإسلامي وغير الإسلامي و ارتفاع عدد البنوك الإسلامية في العالم .
- محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من البنوك الإسلامية .

I.3- أهداف البحث : يمكن تحديد اهداف البحث في العناصر الاساسية الاتية:

- التعريف و الوقوف على حالة المصارف الإسلامية و ادوات الاستثمار في البنوك الاسلامية.
- إبراز أهمية البنوك الإسلامية.
- إبراز دور البنوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و اهم المعوقات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي.

4.2- المنهج المتبع : لقد انتهجنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، بهدف وصف و تقديم البنوك الإسلامية مع تبين واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

5.2- هيكل البحث : للإجابة و تحليل موضوع الدراسة من زوايا مختلفة ، قمنا بتقسيم هذا البحث الى عناصر اساسية جاءت كالاتي :

المطلب الاول : و تطرقنا فيه للاطار النظري للبنوك عموما و لمفهوم البنوك الإسلامية و اهم خصائصها.

المطلب الثاني : و تناولنا فيه اليات انجاح البنوك الإسلامية كنموذج و كحتمية لتعبئة المدخرات في الجزائر.

في المطلب الثالث ، حاولنا فيه التطرق الى اهم المعوقات والمشاكل المختلفة التي تواجه توسع العمل المصرفي مع اقتراح حول عملية.

II - المطلب الاول: الاطار النظري لمفهوم البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية :

1. **نشأة و تاريخ البنوك :** قد لا يكون هنالك اختلاف كبير بين مصطلح المصرف و مصطلح البنك و لكن هناك بعض الباحثين في المصادر و حاولوا تباين فروق بسيط بينهما، حيث نجد ان البنك هو مصرف المال، في حين ان المصرف هو مكان الصرف، و الهدف من استعمال اصطلاح " مصرف " في المصادر العربية هو إيجاد البديل لاصطلاح " بنك " ذو الأصل الغربية ، بالرغم ان المُسَمَيان لمصطلح واحد.

و يعود تاريخ البنوك عموما الى الأصل التاريخي: " بنك " إلى اللفظ الإيطالي " Banco " والذي يعني الطاولة أو المنضدة التي كان التجار والصيارفة يتاجرون عليها ببيع وشراء في العمولات.

اما نشأة البنوك الإسلامية فكان لها تمهيد فكري في كتابات الكثير من المفكرين و المصلحين امثال السيد قطب و ابن الموردي و ابن باديس و غيرهم [1].و الذين طالبوا بالعودة للنظام الاقتصاد الاسلامي و لقد عرفت تلك الفترة الكثير من التجارب لإنشاء بيوت او لنوك اسلامية و لكنها لم ترى النجاح لأسباب سياسية و على العموم تبقى بداية التجربة الفعلية من بنك ميت غمر في محافظة الدقهلية بمصر لعام 1963م، و هو اول بنك اسلامي. ويعود الفضل في إنشائه إلى عالم الاقتصاد الإسلامي الأستاذ الدكتور أحمد النجار الذي وجد السند السياسي لفكرة إنشاء البنك لدى أحد أعضاء قيادة الثورة فصدر مرسوم جمهوري تحت رقم 1961/17.

وفي 1971 م صدر قانون بنك ناصر الاجتماعي رقم 66 المحرم التعامل بالربا. و يؤرخ البعض ان اول بنك اسلامي متكامل هو البنك الإسلامي للتنمية بجدة لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية الأعضاء و الذي انشا عام 1975[2]. وفي عام 1977 م تأسس بنك فيصل السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي .اما في عام 1978 م تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .وفي سنة 1979م أنشئ بنك البحرين الإسلامي .وفي سنة 1983م بنك فيصل الإسلامي البحريني ، كما عرفت قطر أول بنك إسلامي سنة 1982م وهو مصرف قطر الإسلامي ثم في سنة 1988م تمت أسلمت بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية .

1.1. تعريف البنوك الإسلامية :يقصد بالبنوك الإسلامية او الصيرفة الاسلامية،ذلك النظام أو النشاط المصرفي الذي من المفروض ان يتوافق مع الشريعة الإسلامية. حيث تتعامل البنوك التقليدية بدفع الفوائد عن الودائع و القروض و التي تدخل في حكم الربا. و الربا بطبيعة الحال يعدّ من الكبائر في الاسلام [1].قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) (البقرة: 278،279*.)

- ✓ تعريف المجلس العام للبنوك الإسلامية : و حسب المجلس الدولي للبنوك الإسلامية فالبنوك الإسلامية هي كل المؤسسات و البنوك التي ينص قانون انشائها على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل العاليات الاستثمارية و الوساطة المالية و القائمة على المشاركة في الربح و الخسارة .
- ✓ تعريف Samad, A. ,(2004) : البنوك الإسلامية هي مؤسسات التي تلتزم بالشريعة الإسلامية في معاملاتها و عدم التعامل بالفائدة [2] اخذا و لا عطاء .
- ✓ تعريف Chong, B. S,(2009) : البنوك الإسلامية ليست بنوك خاص بالبلدان الإسلامية و تختلف عن البنوك التقليدية من حيث عدم التعامل بالفوائد المحرم في الاسلام اي بالربا . [3]
- ✓ **تعريف(2000) ،وارد ابراهيم :** البنوك الإسلامية هي تلك المؤسسات المالية القائمة على اهداف و معاملات اسلامية من القران الكريم و التي يحرم فيها الله التعامل بالربا[4].

2. خصائص البنوك الإسلامية : من بين اهم خصائص البنوك الإسلامية و التي تميزها عن البنوك التقليدية نجد :

- ✓ الالتزام بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات.
- ✓ الالتزام بالأخلاق الإسلامية في العمل داخل البنوك و مع كل المتعاملين[4] .
- ✓ تحرير الافراد من فكرة الربا و الفوائد الربوية و تشجيعهم على توظيف اموالهم.
- ✓ الالتزام البنوك الإسلامية بالعمل كوسيط بين وحدات الفائض و وحدات العجز في المعاملات المباحة شرعا و المشاركة في تحمل المخاطر و توزيع الارباح بصورة عادلة .
- ✓ الالتزام بعدم العمل بالربا و العمل بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.
- ✓ تنمية المدخرات الإسلامية بهدف محاربة الاكتناز و تنشيط الاقتصاد الاسلامي.

3. تطور الصيرفة الإسلامية حول العالم و في الدول العربية عام 2016:

1.3. تطور عدد البنوك الإسلامية حول العالم : و فقا لتقارير صندوق الدولي قان اكبر 10 دول في حجم الاصول و موجودات في المصارف الإسلامية بلغت حوالي 1.36تريليون دولار سنة 2014 و حوالي 1.5 ترليون دولار لعام 2016[1]. و من المتوقع ان ترتفع الى اكثر من 3.1 ترليون دولار سنة 2020. و 3.8 ترليون دولار في نهاية سنة 2022 [(2)].و من خلال الرسم البياني نجد ان ايران من اكبر الدول الإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية تليها السعودية و في المرتبة الثالثة ماليزيا . و هذه الدول تمتلك اكثر من 60% من الاصول و الاستثمارات في الصيرفة الاسلامية.

و لبد من التذكير ان عدد البنوك الإسلامية في العالم بلغ اجمالي 494 بنك اسلامي منها 294 بنك مستقل و 200 شباك اسلامي.

الرسم البياني رقم (1) : الحجم الكلي للأصول في البنوك و الشبابيك الإسلامية في العالم.

الوحدة ترليون دولار امريكي.

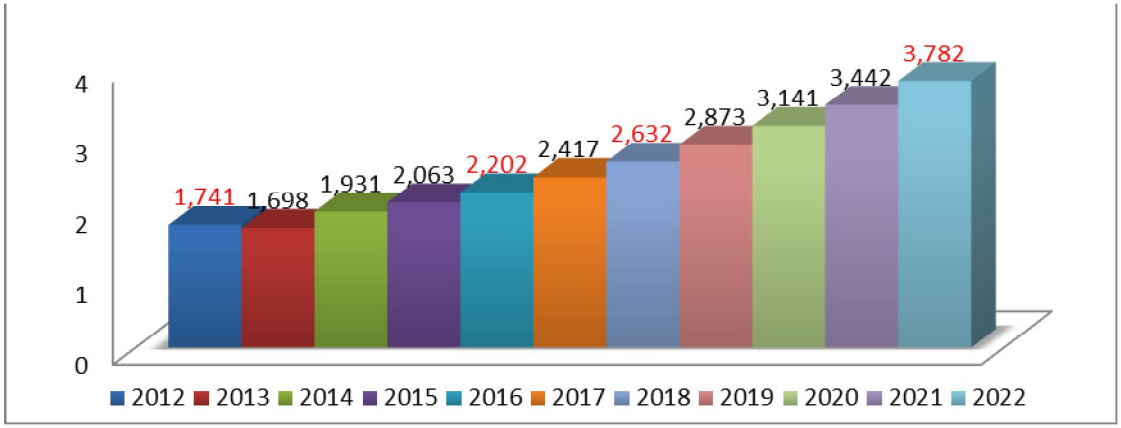

Source : https://www.gfmag.com/magazine/march-2018/toward-global-islamic-finance

من خلال الرسم البياني رقم (1) نلاحظ كذلك ان كفاءة البنوك و المصارف الإسلامية و ما تركته من ثقة بانتهاجها تعاليم الشريعة الإسلامية لدى المتعاملين المحلين و الاجانب ، جعل عددها يتطور بصورة مذهلة في العالم ككل. و الجزائر اليوم مطالبة باحتضان البنوك الإسلامية و تطوير بنيتها التكنولوجية .فالبنوك الإسلامية اليوم تبحث بيئة حديثة و العمل بأدوات تكنولوجية تسهل الوصول العلاقة بين وحدات العجز و وحدات الفائض باستعمال الهواتف الذكية و التطبيقات الحديثة في مجال التمويل او ما يسمى بالفاين تك* fintech [(1)].

الجدول رقم :(1) تطور عدد البنوك الإسلامية و عدد الشبابيك الإسلامية عبر العالم.

المنطقة من العالم	قيمة الاصول الإسلامية	عدد البنوك الإسلامية
دول الخليج العربي- 6-	795.673	**101**
الشرق الاوسط و شمال افريقيا	511.254	**153**
دول جنوب شرق اسيا	200.242	**81**
دول جنوب اسيا	46.963	**65**
دول أوروبية	42.630	**34**
دول افريقيا جنوب الصحراء	1.694	**44**
الأميركيتين	324	**6**
دول اسيوية اخرى	101	**10**
المجموع		**494**

المصدر : مجلس الخدمات المالية الاسلامية، تقرير سنوي لعام 2016.

و من الجدول رقم (1) ، نجد ان عدد البنوك بلغ حوالي 494 بنك اسلامي و ذلك لعام 2016 منها 200 بنك اسلامي مستقل و يطبق احكام الشريعة الإسلامية و 194 شباك اسلامي متوزعة عبر 67 دولة في العالم. و تتركز اغلب المصارف الإسلامية في دول الخليج بـــــــــــ 101 بنك و منطقة الشرق الاوسط و دول شمال افريقيا و التي استحوذت على حوالي 153 بنك و هنالك عدد كبير يتجاوز من البنوك الإسلامية يتجاوز عددها 146 بنك او شباك اسلامي في دول جنوب و شرق اسيا.

2.3. تطور عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية لسنة 2014 :

و من خلال الرسم البياني رقم 2. نلاحظ ان الجزائر من بين الدول التي لا تملك نظام بنكي اسلامي و هي جد متأخرة مقارنة مع جيرانها .و تبقى دولة السودان من اكبر الدول التي لها جهاز و نظام بنكي اسلامي جد هام.

و من الضرورة الاشارة ان عدم مسارعة بعض الدول في تطبيق الصيرفة الإسلامية ما هو الا حلقة من حلقات الجهل بمستقبل الصيرفة الإسلامية و التي حققت و سوف تحقق جذب هائل لرؤوس الاموال عبر العالم حيث سيكون الخاسر الكبير هو الاقتصاد الجزائري الهش الذي هو بحاجة لتنويع الدخول و حتى التنويع في البنوك بهدف اختيار افضل الادوات تمويلية التي تخدم التنمية الشاملة.

الرسم البياني (2) عدد البنوك و الشبابيك في الدول العربية لعام 2016.

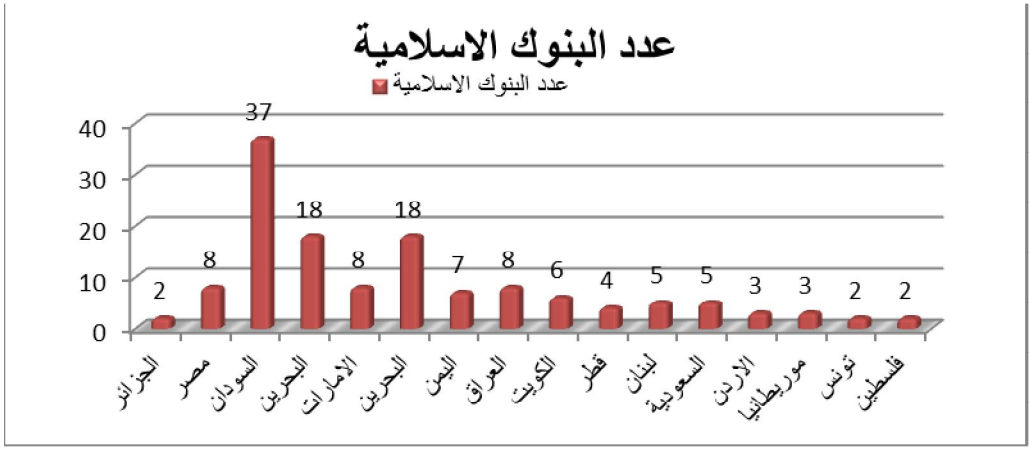

Source : https://islamicbankers.me

4. صيغ المعاملات المصرفية الإسلامية : لا شك ان البنوك الإسلامية هي احد الاساليب لتفادى التعاملات بالربا من جهة و احج الاساليب للبحث عن ادوات تتماش و الشريعة الإسلامية و تعبئة المدخرات و الاموال المعطلة و المكتنزة بهدف استعمالها و استثمارها لما ينفع صاحب المال و المجتمع. و من ابرز و اهم الادوات و صيغ التمويل المستعملة من طرف البنوك الإسلامية نذكر ما يلي [1]:

أ- المضاربة : تقوم المضاربة على اساس المشاركة في الربح في تجارة ما بين طرفين . حيث يقدم احج الاطراف الاموال لشخص اخر ليتاجر له بأمواله و الربح او الخسارة تكون بينهما بحسب الشروط الموضوعة بينهما[2] .

ب- المشاركة : و هو عقد يكون فيه كل من البنك الاسلامي و صاحب المال شريكان و دون ان يطلب او يأخذ البنك فائدة محددة و لكن يشتركان في مشروع اقتصادي او تمويل مشروع ما بحيث يتم توزيع الربح و الخسارة بينهما بناء على شروط العقد و حسب حصة كل شريك في المشروع . كما يحق ان يشارك كلاهما او احدهما في ادارة المشروع حسب طبيعة المشروع. هنا نجد ان كلا الطرفين يتحملان مخاطر الخسارة و يتوزع بينهما الربح .

بيع المرابحة : بيع المرابحة من البيوع المشروعة و التي تتطلب مجلس فقه اسلامي لتحديد مشروعية هذا النوع من العقود . و من اهم شروطه هو بيع ما تملك. حيث طلب العميل من البنك الاسلامي أن يشتري له من السوق المحلية، أو يستورد من الخارج سلعة معينة بمواصفات معينة، فيشتري المصرف هذه السلعة بثمن معين و تدخل في ملكية البنك اولا، ثم يبيعها للعميل بثمن أكثر، ويسمى هذا بيع المرابحة للآمر بالشراء.

ت- الاستصناع : هو عقد بين المشتري و البنك من جهة و عقد اخر بين المنتج او الصانع و البنك الاسلامي على صناعة منتوج بموصفات معينة حيث يتم تسليم سلع مطابقة للمواصفات التي يحددها المشتري، وبثمن متفق عليه، وموعد محدد للتسليم. و يشترط ان تكون عقود الاستصناع في ما يصنع و ليس في الحبوب و البقوليات...كما يشترط ان تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع. على شراء ما سيصنعه الصانع، وتكون العين والعمل من الصانع.

ث- السلم : هو بيع آجل بعاجل، حيث يقوم البنك ببيع عملائه سلعاً مؤجلة التسليم، ويقبض منهم الثمن حاضراً، أو يشتري من عملائه سلعاً مؤجلة، ويعطيهم الثمن حاضراً

5. الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية :

الجدول رقم(2) : اهم الفروقات بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية.

البنوك التقليدية	البنوك الاسلامية
أ- القرض بالفائدة و العمل بالربا اخذا و عطاء ب- عدم التعامل وفق أي ديانة و كل المعاملات ربوية و بفائدة. ج- اعطاء أهمية لعمليات الاقراض و تحقيق فوائد دون الدخول في الاستثمارات. د- تحدد نسبة الفائدة مسبقا و المقترض يتحمل الخسارة في حالة الخسارة. ه- تأخر السداد يترتب عليه فوائد يوميه نتيجة هذا التأخير . **و-** تجميع الاموال من المودعين في شكل ودائع وقروض مقابل نسبة بفائدة محددة ثم يقوم بإقراضها لوحدات العجز بفائدة اكبر .	✓ تقوم على مبدا المشاركة و العلاقة التشاركية في الربح و الخسارة. ✓ تتعامل وفق الشريعة الإسلامية و تستثمر في حدود الشرع. ✓ تقديم معاملات بصيغ شرعية و متعددة قائمة على أساس البيع و الشراء الحقيقي أي مبادلة المال بسلعة موجودة. ✓ الاستثمار بصيغ مشروعة و مختلفة , مع تحمل البنك الاسلامي مخاطر الاستثمار. ✓ تتميز البنوك الإسلامية بدورها الاجتماعي الرائد من خلال المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاجتماعية.

المصدر : من اعداد الباحثين.

III- المطلب الثاني : الصيرفة الإسلامية في الجزائر و أساليب التمويل:

1. البنوك الإسلامية في الجزائر :

من بين الخيارات المتاحة لتعبئة الادخار المحلي أمام السلطات الجزائرية في ضل تراجع اسعار البترول هو التوجه نحو الصيرفة الإسلامية كصناعة برهنت على نجاحها في مجال المال و الاعمال. فالمنتجات الإسلامية ضرورة اقتصادية يجب اتباعها و تطبيقها في البنوك الجزائرية من خلال فتح شبابيك تروج لبعض المنتجات الإسلامية . مع الالتزام بقواعد المرابحة كشراء منتوج وإعادة بيعه بصيغة المرابحة الشرعية و ادخال الشروط الشرعية التي تمنع وجود أي نوع من التعامل الربوي . فالغاية هنا دفع المواطنين من متعاملين محلين او اجانب لشراء سندات تسمح لهم المشاركة في المشاريع الاستثمارية و في قطاعات مختلفة و بدون معدل فائدة مقابل الحصل على هامش ربح متفق عليه في حالة الربح و تقبل الخسائر في حالة وجود مخاطر عالية.

1.1 اساليب التمويلية المقترحة في الجزائر :

لقد أعطت الحكومة الضوء الاخضر مع قانون المالية لسنة 2018 لفتح المجال امام الصيرفة الإسلامية و الى سوف تصبح أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين.

1.1.1. القروض التساهمية التشاركية : تكمن في شراء البنك منتجات باسم طالب القرض ثم يعيد البنك بعد دراسته و تحديد اجل التسديد بيع ما يملك مع تحديد هامش ربح معين يستفيد منه البنك. قال الله تعالى :(وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ)سورة ص الآية 24.*

2.1.1. صيغة المرابحة : و بالأخص المرابحة القائم على الامر بالشراء حيث يقوم البنك الاسلامي بشراء منتوج او بضاعة معينة، ويلتزم العميل أن يشتريها منه بعد تملكها، ويلتزم المصرف بأن يبيعها بسعر آجل أو عاجل، مع زيادة في سعر الشراء و باتفاق بينهما.

3.1.1. القروض الحسنة : و يتلخص هذا المنتوج الذي سيتم اطلاقه خلال عام 2018 قرض بـــهوامش ربح بدل الفوائد المعمول بها في القروض التقليدية و المتطابقة مع الشريعة الإسلامية كخطوة لتنويع المنتجات المالية من جهة و استقطاب الاموال المكتنزة لدى الافراد الذين لا يقبلون التعامل بالربا.

2. متطلبات نجاح البنوك الإسلامية في الجزائر: ان تشجيع فتح البنوك الإسلامية في الجزائر و الشبابيك الإسلامية مع حث المواطنين على اقتناء المنتجات المالية الإسلامية شريطة وجود لجة مراقبة شرعية تتحرى تطبيق الشريعة الإسلامية وفى نفس الوقت تتحمل المسؤولية . فلابد من متابعة و مرافقة الارادة السياسية لإنجاح هذا النموذج و السير بخطة ثابتة في تحقيق خدمة المجتمع ككل و بأخلاق اسلامية عالية بعيدة عن الغش و الربا. فاذا كانت الارادة في انشاء هذه البنوك التشاركية تلتزم بالبيوع الإسلامية المختلفة. فإنها بالتأكيد تخدم حركية الاقتصاد من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية و تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة. عكس البنوك الربوية التي لا يهمها الا الربح و تعمل في كل انواع المشاريع المحرمة و بدون استثناء. و لنجاح النموذج البنوك التشاركية الإسلامية لبد تحقيق ما يلى:

- ✓ استعمال احدث التكنولوجيات في البنوك الإسلامية : فالمجتمع الجزائري شغوف بكل ما هو جديد و بحث عن فرص لاستثمار بعيد عن الربا . و هذه البنوك او المؤسسات المالية يمكنها ربح ثقة الزبائن اذا اتبعت التشريع الاسلامي من جهة و ادخلت المبتكرات التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها و المسماة e-banking و Remote Banking Services. فالمصارف الإسلامية اصبحت مجبرة على استيعاب أساليب التكنولوجيا المتطورة واقتناء أحدث تطبيقاتها من اجل البقاء.
- ✓ تغير و ترشيد فكر الجزائريين اتجاه البنوك الإسلامية :ان فتح مجال الحرية في الاختيار بين البنوك التقليدية و الإسلامية و عدم خلق حرب باردة بينهم من شانه تطوير العمل المصرفي ككل و الادوات المالية الإسلامية بالأخص[1].
- ✓ توفير البيئة القانونية التي تسمح له بالعمل وفق الشريعة الاسلامية. و توعية الجمهور بأهمية البنوك الاسلامية.
- ✓ فتح راس مال هذا النوع من البنوك للاكتتاب العام بنسبة 50 بالمائة و 50 تكون من مساهمات قطاعات الدولة كوزارة الشؤون الدينية و الشركات الانتاجية الكبرى التابعة للدولة[2].

- ✓ إنشاء لجنة وطنية و على مستوى البنوك الإسلامية لمراقبة عمل المصارف وتوحيد الفتاوى الشرعية للبنوك الاسلامية.
- ✓ رقمنه العمل في البنوك الإسلامية و تقديم افضل الخدمات الإسلامية للعملاء و باستعمال التكنولوجيا العالية عالميا و الاكثر امان.
- ✓ تكوين خبراء في مجال البنوك الإسلامية .
- ✓ خلق فروع للبنوك الإسلامية في كل الولايات .
- ✓ اعداد هذه البنوك للعمل كممول للاقتصاد الوطني و لخدمة المجتمع و الافراد.
- ✓ مشاركة البنوك الإسلامية في الاستثمارات الدولية مع الشركات المتعددة الجنسيات في قطعات معينة.
- ✓ الاستفادة من تجارب البنوك الإسلامية الرائدة في هذا المجال على المستوى العربي و الدولي.

و من هذا المنطلق نشير الى ان اعداء الاسلام من مصلحتهم افشال هذا النوع من البنوك و اثبات فشل نموذج البنوك الإسلامية و اعادة الناس للبنوك الربوية و ذلك من خلال بث الفتنة و التشويش حول اسلمة او عدم اسلمة هذه البنوك و كيفية عملها .

V- المطلب الثالث :معوقات البنوك الإسلامية في الجزائر

1. **معوقات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر :** من اهم المعوقات امام الصيرفة الإسلامية في الجزائر نذكر العناصر التالية:[1]

- **الاكتناز للأموال** :يرى الخبراء و الاقتصادين ، أن تداول السيولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية يعود الى عدم رغبة شريحة من المجتمع الجزائري في فتح باب التعامل مع البنوك التقليدية خوفا من معصية الله و التعامل بفوائد «ربوية» و بالتالي فالبنوك التجارية الحالية تعتبر عائق في اغلب المجتمعات المسلمة و عجزها في جلب هذه الكتلة المالية نحو البنوك، وكذلك أمام خروجها كقروض في حال ما تم جلبها للبنوك.

- **افتقار البنوك الإسلامية للقوانين التشريعية و التنظيمية :** لم تعرف البنوك الإسلامية أي دعم من طرف السلطات منذ فتح الباب لا نشاءها في الجزائر بموجب قانون النقد و القرض 10/90 [2] حيث سمح لعدد محدود من البنوك للعمل و في مناطق محددة و تحت ضغوط من طرف البنك المركزي و غياب المنافسة.

- **تخلف الاسواق النقدية و الاسواق المالية في الجزائر :** لا تزال الاسواق النقدية و اسواق راس المال متخلفة من حيث هياكلها، كفاءتها و عدد المتدخلين فيها بسبب عدم وجود اقتصاد حقيقي من جهة و سيطرة البنك المركزي و فرض قوانين مالية و نقدية تحول دون دخول البنوك الاجنبية و المؤسسات المالية في الاسواق الجزائرية. و برصة الجزائر . غياب الثقافة المصرفية الإسلامية : لشك ان العامل الديني له اثر كبير على عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل التعامل مع الادوات المالية الإسلامية لكن في غياب هذا النوع من الادوات و المؤسسات المالية الإسلامية تم تعطيل قوة ادخارية هائلة في المجتمع الجزائري بقصد و بدون قصد .و اليوم اصبح الرهان على اعادة الثقة بين الزبائن و تلك الادوات التشاركية امر لا مفر منه ل بناء المجتمع و تجميع طاقاته بدل التوجع للدين الخارجي.

- **عدم وجود سوق مالي اسلامي :** ان توفير سوق نقدى و مالي اسلامي يساهم في تنشيط المعاملات الإسلامية و هنا نجد انه اصبح من الضروري اعطاء فرصة للمصارف الإسلامية في العمل وفق الشريعة الإسلامية و حمائها من قوانين البنك المركزي المجحفة[3].

فمن المعلوم ان المصارف الإسلامية تقتصر على صيغ استثمارية وتمويلية متعددة كالمشاركة والمضاربة والايجاز التمويلي ومعظم هذه المعاملات تدخل ضمن الادوات القصيرة الاجل و لا تصلح للاستثمار الطويلة الأجل . و لكي تستثمر في الادوات المالية طويلة الاجل فهي بحاجة لسوق مالي واسع و يساعدها على الاستثمار في المشاريع طويلة الاجل بدون مخاطر كبيرة. فعملية فتح المساهمات التشاركية في ابنوك الإسلامية تتطلب توجيه هذه الاموال الى مشاريع انتاجية حقيقية كالفلاحة و الصناعات التحويلية او للسياحة و ليس نحو جيوب ارباب العمل.

- **تعدد و تناقض الاحكام في المسائل الشرعية :** الاحكام في العقيد الإسلامية ثابتة إلى حد كبير غير أن الأحكام المتعلقة بفقه المعاملات فهي كثيرة و متعددة . و هنا نجد أن الفكر المواطن الجزائر و حتى الإنسان المسلم مشتت بسبب كثرة الآراء و اختلافها بين فتوى تتباين بين تحليل بعض المعاملات البنكية الإسلامية و بين تحريمها عند البعض الاخر. و هنا لبد من إعادة النظر في ايجاد مجامع فقهية لوضع حد لهذا التضارب.

- **ضعف البنية التكنولوجية و ضعف شبكة الأنترانت :** فالبنوك الحديثة سواء التقليدية منه او الإسلامية تقوم على تطبق تكنولوجيا عالية و هي تكاد تكون جد ضعيفة في الجزائر[1].

- **ارتفاع الاقساط الضريبية على الارباح :** تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص مشاكل في الهيكل الضرائبي . ففي أغلبية الدول الإسلامية و منها الجزائر تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار وهذا الأمر يدفع الى التهرب الضريبي و اخفاء الأرباح الحقيقية مما يتعارض و عمل البنوك الإسلامية الملزمة بعدم التحايل او التزوير في الوثائق المحاسبية كما هو حال البنوك الخاصة التقليدية. و بسبب ارتفاع الضرائب على الارباح يتفادى الكثير من المتعاملين مشاركة البنوك الاسلامية.

IV- الخلاصة :

البنوك الإسلامية هي المؤسسة المالية التي تقوم بتجميع مدخرات المستثمرين ثم بعد ذلك توجهه نحو الاستثمارات التي تخدم المجتمع و تعود بالنفع على صاحب المالي وذلك دون الوقوع في الربا. روى مسلم عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: (لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ ، وَشَاهِدَيْهِ) .فلقد عرف العالم خلال عام 2008 إحدى الازمات المالية الى لحد اليوم لا زالت ترمي بظلالها على العالم لحد اليوم و التي كان سببها الربا و التعاملات الربوية . و لعلى انه جاء الاوان لتوظيف الاموال الراكدة في جيوب و بيوت المسلمين منذ زمن طويل من خلال المصارف الإسلامية و التي يطبق فيها احكام الدين الاسلامي بما في ذلك الوسطية و الاخلاف الحميد ة التي يسعى لنشرها بين افراد المجتمع .و لا شك أن التعامل بالأخلاق. لقد تطرقنا في بحثنا هذا الى البنوك الإسلامية كنموذج يسمح بتجميع و تشغيل رؤوس الاموال و البحث على خلق سوق مالية إسلامية و بيئة مالية تخدم المستثمرين و تجلب حتى رؤوس الأموال الأجنبية.

و في الأخير تطرق للمتطلبات الاقتصادية و السياسية التي دفعت بالسلطات الجزائرية الى الاهتمام و التوجه الى التفكير في فتح شبابيك و بنوك إسلامية تعمل وفق التشريع الإسلامي لما لها من أثار إيجابيه على كفاءة الاسواق المالية و التنمية المحلية.

- الإحالات والمراجع :

- سورة البقرة، الآية :278-279.
- سورة ص الآية 24.

المراجع باللغة العربية:

1) ابو عويمر، ،(1968) ، جهاد عبد الله حسن، **الترشيد الشرعي للبنوك القائمة**، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية،ص 307.
2) احمد سليمان حصاونه،(2008)، **المصارف الاسلامية**،ط1، عالم الكتب الحديثة، عمان، ص64.
3) جلال محمد عبد الغني عبد ربه ، (2013)،المؤتمر العالمي الربع، مداخلة بعنوان المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية ،ص14.
4) حسن عبدالله الامين ، (2000) ، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، ط،3،ص 19.
5) ريمون يوسف فرحان،(2004) **المصارف الإسلامية** ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ص77-88.
6) سامي حسن حمود، (2010)،**مشغل المصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد الاسلام، ص25..
7) سعيد بن سعد المرطان ، (2004)،الصيرفة الإسلامية رؤية مستقبليه ، ندوة ادارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية ، تنظيم المعهد المصرفي بالرياض ، من 24- 25 مارس ،ص5.
8) الغريب ناصر ،(2002) ، **اصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل القاهرة** ، مكتبة ابللو ، ص 47- 69.
9) قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل، (1990)، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 16 ، صادر بتاريخ 18 أبريل.
10) محمد إبراهيم أبو شادي،(2001) ،"**البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، دار النهضة العربية، مصر،ص7.
11) محمود الانصاري و اسماعيل حسن ، (1988)، **البنوك الاسلامية**، سلسلة الاهـــرام الاقتصـــادي،ص12- ص17.
12) مصطفى ناطق صالح،(2012) ، **معوقات عمل المصارف الإسلامية و سبل المعالجة لتطويرها**، المجلة الأكاديمية العلمية، العدد29، السنة ،صر30.

المراجع باللغة الأجنبية :

1) Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2015). **The evolution of Fintech: A new post-crisis paradigm**. *Geo. J. Int'l L., 2015,p..10.*
2) Chong, B. S., & Liu, M. H. (2009). **Islamic banking: interest-free or interest-based?. *Pacific-Basin*** *Finance Journal, 2009,*p4.
3) ICD Thomson Reuters' **Islamic Finance Development** Report,2017,p24**.**
4) IFSB,2017 report, **Islamic financial services board**", report 2017,p7.
5) Samad, A. (2004**). Performance of Interest-free Islamic banks vis-à-vis Interest-based Conventional Banks of** -- -Bahrain. *International Journal of Economics, Management and Accounting, 2004,p2.*
6) Warde, I. (2000). **Islamic finance in the global economy**. Edinburgh University Press,2000,p5.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ميدون سيساني ، إسماعيل بن قانة (2018)، **آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 73-82.